الأنباء
الاثنين 12 مايو 2014

دعا الحكومة إلى الإنجاز وإثبات مصداقيتها بتخطي عثرات التنمية وتفعيل القوانين وتحريكها من الأدراج

الجيران يدعو المواطنين إلى العمل والإنتاج والالتفاف حول القيادة والشرعية

د. عبدالرحمن الجيران

حذر النائب عضو اللجنة التشريعية والقانونية د. عبدالرحمن الجيران من استمرار أسباب الاختلاف والتفرق في المجتمع بسبب الإعجاب بالرأي والبغي والحسد بحيث يعتبر الإنسان ما عنده أولى وأصوب من غيره ويبلغ به الغرور حدا يزدري به ما عند غيره بحيث تقوده هذه المشاعر إلى احتقار الآخرين ولمزهم والتشكيك فيهم كما حذر من مرض شهوة الزعامة وحب الصدارة بحيث يسعى صاحب هذا المرض إلى أن يكون متبوعا لا تابعا وآمرا لا مأمورا ويدعوه ذلك إلى رفض ما عند الآخرين وعدم تقبل وجهات نظرهم وإن كانت صائبة، وهذا من شأنه إشاعة سوء الظن بالآخرين وتغليب التشاؤم على التفاؤل.

ولفت النائب إلى أن الخلط المستمر بين الثوابت والمتغيرات وبين الأصول والفروع من أسباب التفرق والتنازع وأشار إلى أن من مقاصد الشرع الاجتماع لا الافتراق والاختلاف، مشيرا الى أن النتيجة الحتمية لذلك هي الشتات وتبدد الطاقات وضياع الجهود المخلصة في غمرة هذا النزاع بحيث يتنازع أفراد المجتمع على توافه الأمور وهذا مما يفرح الأعداء والمتربصين والصائدين بالماء العكر.

وأبدى النائب استياءه من نبرة متزايدة في فقدان الثقة العامة بأداء المجلس مما يهيئ لظهور المزايدين بقضايا المجتمع ومن يستغلون الأزمات ليعيدوا التسلق من جديد بعدما أخفقوا وسقط مشروعهم المزعوم.

وأشار الجيران إلى ضرورة الاجتماع والائتلاف واعتبره لازما من لوازم عقيدة التوحيد ومن علامات خيرية هذه الأمة باجتماعها على الحق، واعتبره من كريم الأخلاق التي أمر بها الشرع الذي يعزز جانب المحبة والإيثار والعفو والصفح وسلامة الصدر والعدل والإنصاف وهذه أخلاق تجمع ولا تفرق وأفاد بأن العمل السياسي إذا خلا من هذه القيم فإنه يفسد أكثر مما يصلح ولا يمكن العمل والتنمية في أجواء الشحن المستمر ووجود الضغائن في النفوس.

الخلط المستمر بين الثوابت والمتغيرات وبين الأصول والفروع من أسباب التفرق والتنازع

الشائعات المفسدة للمجتمعات علاجها بالتثبت والتحري وعدم الاستعجال باتخاذ المواقف

وأضاف الجيران محذرا من الشائعات المفسدة للمجتمعات مؤكدا بأن علاجها بالتثبت والتحري وعدم الاستعجال باتخاذ المواقف.

وأفاد بأن تلك المواقف المتأنية تسهم في جمع الكلمة كما تسهم العجلة في الفرقة والشتات وشدد على أهمية إقالة ذوي الهيئات عثراتهم فإذا كان الشخص لا يعرف عنه إلا الخير ثم كبا كبوة لا ينبغي أن نسارع لتجريمه وإعانة الشيطان عليه.

وفي الختام دعا النائب الجميع إلى أننا في سبيل جمع الكلمة ووحدة الصف لا ينبغي أن نفرح بالعثرة يعثرها أحد أفراد المجتمع بل نتألم ونسارع بنصحه وإقالة عثرته ولابد لنا في سبيل جمع الكلمة من ضبط النفس عند حدوث الخلاف فالشيطان حريص على الوقيعة بين المسلمين والشديد الذي يملك نفسه عند الغضب وحمل الحكومة والمجلس أمانة تحقيق الاستقرار ودفع عجلة التنمية.

طالب بكشف بالمساحات الخالية المحولة إلى مساجد

عاشور لوزير البلدية: ما صحة خبر إزالة حديقة البلدية وتحويلها إلى مواقف سيارات؟

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالا الى وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري سأله فيه عن الآتي:

1 ـ ما مدى صحة الأخبار حول إزالة حديقة البلدية وتحويلها لمواقف سيارات؟ وهل هناك قرار حول هذا الشأن مع تزويدي بنسخة من القرار إن وجد، وما الأسباب التي دعت الى إزالة الحديقة وتحويلها لمواقف سيارات؟

2 ـ فوجئ العديد من المواطنين القاطنين في المناطق السكنية بتحويل الساحات الخالية أو الحدائق أمام بيوتهم الى مساجد، علما بأنهم اشتروا منازلهم على أساس ان الموقع الذي أمام المنزل هو إما ساحة خالية أو حديقة عامة، فهل تم أخذ موافقة المواطنين الذين تطل منازلهم على الساحات أو الحدائق على البناء؟ مع تزويدي بكشف يبين فيه الساحات الخالية والحدائق التي تم تحويلها الى مساجد.

كيف يتم تشكيله والشروط الواجب توافرها بالمجتمعين؟

الكندري للمليفي: هل هناك بدلات مالية وشروط لاجتماعات مجلس الوكلاء؟

فيصل الكندري

وجه النائب فيصل الكندري سؤالا إلى وزير التربية ووزيرالتعليم العالي أحمد المليفي سأله فيه عن الآتي:

1 ـ هل هناك بدلات مالية وشروط محددة لاجتماعات مجلس الوكلاء؟

2 ـ كيف يتم تشكيل مجلس الوكلاء وما هي الشروط الواجب توافرها بالمجتمعين؟

3 ـ من هم المسموح لهم بحضور اجتماعات مجلس الوكلاء؟

4 ـ ما مدى صحة حضور احد مدراء المناطق التعليمية اجتماعات مجلس الوكلاء منذ توليكم حقيبة التربية؟

5 ـ يرجى تزويدي بمحاضر كل اجتماعات مجلس الوكلاء منذ توليكم حقيبة التربية مسجلا فيها حضور وغياب واعتذار كل المتواجدين؟

6 ـ هل التزمت الوزارة عند ترشيح القياديين بالشروط التي حددها مجلس الخدمة المدنية في شأن تعيين الوظائف القيادية، وكم عدد من تم ترشيحه لمنصب الوكيل المساعد للتعليم العام؟ وهل تم ترشيح ثلاثة أشخاص حسب الشروط؟

7 ـ يرجى تزويدي بسلم التدرج الوظيفي والخبرات المهنية والإنجازات والشهادات الدراسية وكيفية الحصول عليها وهل هي معتمدة أم لا مع تاريخ اعتمادها من التعليم العالي لمن سيتم أو تم ترشيحه فعليا للمنصب؟

8 ـ هل طبقت الوزارة النظم واللوائح في ترشيح القياديين للمناصب؟

عبدالله يسأل عن الوكلاء والوكلاء المساعدين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله، طالب فيه تزويده بكشف «حتى تاريخ تقديم هذا السؤال» يشمل الاستفسارات التالية:

بيان عن الوكلاء والوكلاء المساعدين ومديري الإدارات ومن في حكمهم في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، يشمل توضيح الأسماء والمسمى الوظيفي والتخصص العلمي وسنوات الخدمة وعدد مرات التجديد في المركز الوظيفي (إن وجد)، وبيان العمر والسن لكل من المذكورين أعلاه.

بات حاجة ملحة لتسهيل إنجاز معاملات المتقاعدين

اللغيصم لإنشاء فرع للتأمينات الاجتماعية في الجهراء

سلطان اللغيصم

طالب النائب سلطان اللغيصم بإنشاء فرع للتأمينات الاجتماعية في محافظة الجهراء نظرا لما تمثله المؤسسة العامة للتأمينات من أهمية بالغة لشرائح المجتمع كافة، لاسيما الشريحة الكبرى المتعاملة بشكل مباشر مع المؤسسة وهم المتقاعدون الذين يعانون من بعد المسافة والازدحام المروري الخانق.

وقال اللغيصم في تصريح صحافي إن عدم افتتاح فرع للتأمينات في الجهراء يثير التساؤل خصوصا أن هناك فروعا كثيرة افتتحت في محافظة العاصمة ومحافظة حولي وأرض المعارض بمشرف ولا ريب أن افتتاح فرع بالجهراء بات حاجة ملحة وضرورية، وذلك لتسهيل إنجاز معاملات المتقاعدين بسهولة ويسر ولتخفيف العبء والمعاناة عنهم.

العدواني يشيد بدور الأجهزة الأمنية في سرعة ضبط جناة جريمة شبرة الخضار

عبد الله العدواني

أشاد النائب عبدالله العدواني بدور الأجهزة الأمنية المعنية في سرعة ضبط جناة جريمة شبرة الخضار التي راح ضحيتها أبرياء قبل أيام.

وقال العدواني في تصريح صحافي: «نشد على يد وزير الداخلية محمد الخالد وقياداته الأمنية ومنتسبي الوزارة من ضباط وأفراد الذين يواصلون العمل والسهر لإرساء الأمن ومكافحة الجريمة بكافة أنواعها مما يعطي الطمأنينة لكل من يعيش على هذه الأرض الطيبة».

وأضاف العدواني أن رجال «الداخلية» يومابعد يوم يثبتون أنهم على قدر كبير من الكفاءة والقدرة للتصدي لهذه الجرائم البشعة حفاظا على الممتلكات والأرواح، مشيدا بالوكيل المساعد للأمن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي ومدير عام الإدارة العامة للمباحث الجنائية اللواء محمود الطباخ إلى جانب مدير مباحث الجهراء العقيد سعد العدواني وزملائه ضباطا وأفرادا الذين استطاعوا في وقت قياسي ضبط أربعة جناة اقترفوا جريمة نكراء أزهقت فيها أرواح بريئة.

وحث العدواني على سرعة تكريم هذه الكوكبة من ضباط وأفراد مباحث الجهراء والأجهزة الأمنية المعاونة لدورهم الكبير في حفظ الأمن وإعادة الطمأنينة للناس وتأكيدهم أن أجهزة وزارة الداخلية يدها قوية لردع أصحاب النفوس المريضة ممن تسول لهم أنفسهم العبث بأمن البلد والتصدي لهم بكل حزم وتقديمهم للعدالة لإنزال العقوبة الرادعة بهؤلاء العابثين.

تسند إقامتها إلى "الرعاية السكنية" لتنفيذها بالتعاقد المباشر مع إحدى كبريات الشركات العملاقة

الصانع: إنشاء مدينة صباح الأحمد السكنية المتطورة لتسع 30 ألف وحدة سكنية شاملة المرافق والبنى التحتية

يعقوب الصانع

تقدم أمين سر مجلس الأمة باقتراح بقانون المرفق في شأن انشاء مدينة صباح الاحمد المتطورة، مشفوعا بمذكرته الايضاحية ونصت مواده على ما يلي:

مادة أولى: تلتزم الدولة ممثلة في بلدية الكويت بتخصيص أراض للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بمساحات كافية لإقامة مدينة سكنية متكاملة شاملة كافة المرافق والبنية التحتية تتسع لعدد لا يقل عن 30000 وحدة سكنية شاملة مناطق تجارية ـ خدمية ـ حرفية ـ صناعية ـ استثمارية.

مادة ثانية: يتم إسناد إقامة المدينة المشار إليها في المادة السابقة إلى المؤسسة لتنفيذها بالتعاقد المباشر إلى واحدة او اكثر من كبريات الشركات العملاقة المتخصصة عالميا في إنشاء المدن، على أن تلتزم الشركة المسند إليها هذا العمل بإعداد التصميمات والمخططات بشكل كامل ومتفق مع كافة الأصول المعمول بها والمتعارف عليها دوليا، وأن تتولى هذه الشركة تنفيذ وتشغيل وصيانة المنشآت شاملة كل ما يلزم لخدمة المشروع، محطات توليد الكهرباء وتنقية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى المناطق التجارية ـ الخدمية ـ الحرفية ـ الصناعية ـ الاستثمارية ـ الترفيهية، وكذلك الطرق والبنية الأساسية إلى غير ذلك مما تقرره المواصفات الفنية التنفيذية للمشروع، على أن يتم إنجاز المشروع كاملا وتسليمه في موعد أقصاه خمس سنوات من تسلم الشركة او الشركات المتخصصة أرض المشروع.

تشمل مناطق تجارية وخدمية وحرفية وصناعية واستثمارية

يطرح المشروع كوحدة واحدة أو أكثر بمعرفة المؤسسة العامة للرعاية السكنية

تلتزم الشركة أو الشركات التي يتم ترسية المشروع عليها بأولوية استخدام المواد اللازمة للمشروع من المنتجات والموارد المحلية الكويتية

مادة ثالثة: يتم طرح المشروع كوحدة واحدة او اكثر بمعرفة المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتختص المؤسسة بتلقي العطاءات التي تقدم في المناقصة الخاصة بالمشروع والبت فيها وإرساء المناقصة على أصلح العطاءات ماليا وفنيا وفقا لكراسة الشروط المطروح بها المناقصة، ويجب أن تكون المناقصة الخاصة بالمشروع محدودة يقتصر الاشتراك فيها على المقاولين المعتمدين والمسجلين كخبرات عالمية ممن تم تأهيلهم لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

مادة رابعة: تلتزم الشركة او الشركات التي يتم ترسية المشروع عليها بأولوية استخدام المواد اللازمة للمشروع من المنتجات المحلية الكويتية او المستوردة وفقا للمواصفات العالمية لها، كما تلتزم بألا تقل نسبة العمالة من الكويتيين عن 10٪ من إجمالي العمالة المستخدمة في المشروع سواء من الناحية الفنية أو الاستشارية أو الإدارية وذلك بالتنسيق بين وزارة المالية والمؤسسة والوزير المختص.

مادة خامسة: يتم تمويل المشروع من الاحتياطي العام للدولة بالتنسيق بين وزير المالية والوزير المختص، اضافة الى مساهمة بنك الائتمان الاجتماعي في المشروع بقيمة القرض المخصص للقسائم السكنية من خلال توجيه القروض التي كان يمنحها البنك لمستحقي الرعاية السكنية، على أن يتم تقرير حق الرهن للبنك على المشروع لحين سداد قيمة القرض، ويلتزم كل من يخصص له بديل سكني بالمشروع بأن يسدد لبنك الائتمان الكويتي قيمة القرض المستحق على الوحدة.

المخصصة له او ثمن البديل السكني (البيت أو الشقة) إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة سادسة: مع عدم الإخلال بأحكام المادة 17 من القانون رقم 47 لسنة 1993 والمادة 3 من القانون رقم 27 لسنة 1995 المشار اليهما، تلتزم الجهات الحكومية بالعمل على إزالة كافة المعوقات الإدارية أمام المقاول بما يمكنه من أداء أعماله على النحو المطلوب من حيث التراخيص المطلوبة أو إقامات العاملين اللازمة للمشروع.

مادة سابعة: تلتزم الشركة او الشركات «المقاول» بالإضافة إلى التزامها الوارد بالمادة الرابعة من هذا القانون بتدريب الكوادر الوطنية الكويتية على أعمال المشروع من النواحي الفنية والإدارية وذلك بنسبة تساوي 10٪ من عدد العمالة الإجمالية للمشروع على أن تتحمل الدولة مصروفات ومكافآت العمالة المتدربة، مع منح المتدربين شهادة تفيد قيامهم بهذا التدريب.

مادة ثامنة: يعتبر هذا القانون قانونا خاصا ويلغى كل حكم أو قانون يتعارض مع أحكامه.

مادة تاسعة: يصدر مجلس الوزراء بناء على مهمة الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به.

مادة عاشرة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن إنشاء مدينة صباح الأحمد السكنية المتطورة على الآتي:

نظرا لتعاظم مشكلات الرعاية السكنية، وقصور الحلول المطروحة للإسهام في حل هذه المشكلات، خاصة وأن السكن من الحاجات الضرورية لأي إنسان، كما أنه أحد أهم المعايير والضوابط لتحسين نوعية الحياة، ومن ثم فإن علاج المشكلة الإسكانية يمثل تحديا أساسيا مع معدلات الزيادة السكانية وزيادة أعداد طلبات الإسكان.

وإذ ثبت قصور التشريعات المتعلقة بالرعاية السكنية عن وضع حلول جذرية لهذه المشكلة الإسكانية المتزايدة، وهو الأمر الذي يستدعي تحديث التشريعات لمواكبة التطورات في مختلف المجالات لاسيما في المجال الإسكاني.

وإذ أنه من آليات معالجة هذا الأمر أن يتم تفعيل الدور الاستثماري للقطاع الخاص في مجال الإسكان، وذلك من حيث ان فكرة إنشاء المدن السكنية تساهم في توجيه الامتداد العمراني والتوزيع العادل المتكافئ للكثافة السكانية وترشيد الإنفاق والضغط على خدمات البنية التحتية.

وعلى ذلك فقد كان الاقتراح المرفق، بهدف إنشاء مدينة سكنية شاملة متكاملة متطورة لا تخضع في إجراءات إنشائها لأي من التشريعات السابقة، حال تعارضها مع هذا القانون المقترح، وذلك بغية البعد عن البيروقراطية الرتيبة وتداخل الاختصاصات بين الجهات الحكومية ذات الصلة، والتي غالبا ما يؤدى الخلاف بينها إجرائيا إلى تعطل المشاريع كما حدث بالنسبة لمدينتي الخيران والمطلاع، وهو ما أعاق تنفيذ القانونين رقمي 1993/47، 1995/27 على سبيل المثال.

وعلى هذا فقد جاء في هذا الاقتراح الماثل بأن تتولى المؤسسة العامة للرعاية السكنية مشاريع توفير الرعاية السكنية للمواطنين القيام بهذا الأمر، وذلك من خلال تخصيص بلدية الكويت للمؤسسة أراض صالحة للبناء لإقامة مدينة سكنية تستوعب 30000 وحدة سكنية شاملة المرافق والبنية التحتية، وأن يتم إسناد إقامة هذه المدينة كمشروع عملاق إلى واحدة من كبريات الشركات ذات السمعة العالمية والمتخصصة في أعمال المقاولات والتوريد بحيث تلتزم الشركة المقاول بإعداد المخططات والتصميمات وكافة ما يلزم لإنشاء هذه المدينة وفقا لأحدث المعايير المتعارف عليها عالميا، وأن يتم تنفيذ هذا المشروع وتسليمه للدولة في غضون فترة لا تجاوز خمس سنوات تبدأ من تاريخ استلام المقاول للأراضي محل المشروع.

وتتولى المؤسسة بالتنسيق مع وزارة المالية تدبير ميزانيتها في اللائحة التنفيذية للقيام على المشروع بكافة مراحله وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية على أن تشمل في عضويتها ممثلين من كل من وزارتي الإسكان والأشغال وبنك الائتمان الكويتي.

ولعدم تحميل الميزانية العامة للدولة ثمة أعباء إضافية فإن تمويل هذا المشروع يكون من خلال امكانية اسهام بنك الائتمان توجيه القروض التي يمنحها لطالبي الرعاية السكنية إلى تمويل هذا المشروع.

وإمعانا في تيسير الأعمال على المقاول فإن الدولة تلتزم حال ترسية العطاء على شركة عالمية أجنبية بأن يتم إعفاء المقاول الأجنبي من شرط الشريك الكويتي المنصوص عليه في المادة 5 من قانون لجنة المناقصات المركزية مع تيسير إجراءات استقدام العمالة الأجنبية العاملة بالمشروع.

فضلا عن التزام المقاول بتشغيل عمالة كويتية لا تقل عن 10٪ من إجمالي العمالة العاملة في المشروع، وكذلك يلتزم بتدريب 10٪ آخرين على كافة الأعمال الإدارية والفنية، عطفا على إعطاء الأولوية إلى التزام المقاول بأولوية استخدام الخامات المحلية.